

حماية صحة الإنسان والبيئة من المواد الكيميائية السامة

ضمن المواد البلاستيكية. ستتطلب إزالة التأثيرات السامة للمواد الكيميائية السامة الموجودة في المواد البلاستيكية أن يتم تناول كافة نواحي إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها ونقلها والتخلص منها.

لقد تم توثيق الأضرار الصحية الخاصة بالمواد البلاستيكية بشكل جيد. ومن المعروف أن كثيراً من المواد الكيميائية الموجودة في المواد البلاستيكية تسبب مجموعة واسعة من الأضرار الصحية الجسيمة. حيث يعد قسم من المواد الكيميائية الموجودة في المواد البلاستيكية عبارة عن مواد كيميائية مسببة لاضطرابات الغدد الصماء والتي من شأنها إلحاق الضرر بنظام الهرمونات والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى العقم والسرطانات واضطرابات النمو العصبي. تُعتبر الضوابط الدولية القائمة بخصوص المواد البلاستيكية والنفايات البلاستيكية وفقاً لمعاهدي ستوكهولم وبازل شأناً هاماً، ولكنها غير كافية. وللأسف، تُصدر العديد من هذه المواد البلاستيكية مواد كيميائية يمكن أن تنتقل من الأم إلى جنينها أثناء الحمل، مما يهدد صحة الأجيال المستقبلية.

وبالتالي، فإننا نحث الحكومات وأصحاب الشأن على اغتنام فرصة عملية اتفاقية المواد البلاستيكية من أجل تحقيق إزالة كاملة للسموم من المواد البلاستيكية - بحلول عام 2030 - بحيث لا تلوث المواد الكيميائية السامة الموجودة في المواد البلاستيكية غذاءنا وأجسامنا وماءنا وتربتنا وهواءنا.

إننا ندعو الحكومات لجعل اتفاقية المواد البلاستيكية أداةً لإزالة الأضرار الجسيمة التي تلحقها تلك المواد في حقوق الإنسان. بما في ذلك الحق بالتمتع بهواء وماء وتربة وغذاء نظيفين والحق في إنجاب الأطفال والذي يعد عرضة للخطر جزاءً تأثير بعض مكونات المواد البلاستيكية على الخصوبة. كما يتطلب العمال ضمن المجموعات السكانية المستضعفة، سواء في القطاع الرسمي أم غير الرسمي، اهتماماً خاصاً ويجب أن تتوقف معاناتهم الناجمة عن التأثيرات السامة لإنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها ونقلها والتخلص منها، وخاصة بسبب محتواها من المواد الكيميائية.

من أجل تحقيق هذا الهدف، يتوجب على اتفاقية المواد البلاستيكية أن:

1. تمتلك هدفاً عاماً لحماية صحة الإنسان والبيئة من كافة الأضرار الجسيمة التي تلحقها المواد البلاستيكية، بما في ذلك الحد من الملوثات السامة والملوثات المناخية، استناداً إلى مبدأ التحوط وبما يشابه المادة 1 من معاهدة ستوكهولم.

تعد المواد البلاستيكية عبارة عن مواد مكوّنة من مزيج من المواد الكيميائية، وغالباً ما تتضمن مواد كيميائية من المعروف أنها خطيرة بالنسبة لصحة الإنسان والأنظمة البيئية على الصعيد العالمي.

يُولد الأطفال وقد تلوثوا مسبقاً بمواد كيميائية سامة ناجمة عن مواد بلاستيكية. تقوم ملوثات كيميائية عالية الثبات ومرتبطة بإنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها بتلويث جسم الإنسان، والحياة البرية على اليابسة وفي البحار، والسلاسل الغذائية التي يعتمد عليها البشر. بالإضافة إلى ذلك، يساهم إنتاج المواد البلاستيكية وتحللها في البيئة في التغير المناخي.

يعد خطر المواد البلاستيكية على الصعيد العالمي وإنتاج المواد الكيميائية قضية مثيرة للقلق للغاية، حيث من المتوقع أن يزداد إنتاج المواد البلاستيكية بنسبة أربعمئة بالمائة بحلول عام 2050، بينما سيتوسع سوق الإضافات البلاستيكية على نحو مشابه في الفترة نفسها. علاوة على ذلك وبحلول عام 2050، فمن المتوقع أن يؤدي إنتاج المواد البتروكيميائية، بما في ذلك المواد البلاستيكية، إلى زيادة تقدر بخمسين بالمائة في الطلب العالمي على النفط.

إننا بحاجة إلى اتفاقية عالمية للقضاء على التلوث البلاستيكي بحيث تحمي صحة الإنسان والأجيال المستقبلية.

إننا نرحب بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة عام 2022، والذي التزم بإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية عالمية ملزمة قانوناً تتناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية. تتضمن أهداف هذه الاتفاقية تفادي التلوث البلاستيكي والتقليل منه والقضاء عليه، بما في ذلك التلوث البلاستيكي البحري من بين مصادر وسبل آخر للتلوث البلاستيكي.

فبغية وضع اتفاقية مفيدة بشكل ناجح، يجب أن تضمن عملية لجنة المفاوضات الحكومية الدولية أن تكون المشاركة مفتوحة وشاملة وشفافة. وفي حين يجب أن تضمن لجنة المفاوضات الحكومية الدولية إمكانية الوصول افتراضياً إلى كافة لجان المفاوضات، فإنها يجب أن تقر بأهمية المشاركة الشخصية للمنظمات التي تعنى بالشأن العام من كافة أقاليم العالم، وضمان توفر الدعم المالي للمنظمات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

تعيد شبكة المنظمات العالمية في الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) تأكيد التزامها بالاستمرار في العمل المشترك نحو القضاء على التأثيرات السامة للمواد البلاستيكية على صحة المواطنين والعمال والمجموعات السكانية المستضعفة والسكان الأصليين والبيئة والمرتبطة بوجود مواد كيميائية خطيرة

2. تتناول كافة أنواع المواد البلاستيكية، بما في ذلك المواد البلاستيكية الحرارية، والمواد البلاستيكية المتصلبة بالحرارة، والإيلاستومر الحراري وما يرافقها من مواد كيميائية يجري استخدامها أو توليدها على امتداد دورة حياتها، بالإضافة إلى كافة أشكال التلوث البلاستيكي، بما في ذلك التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية الميكروية والنانوية.
3. تنهي كافة الاستخدامات غير الأساسية للمواد البلاستيكية وتعزز ابتكار مواد أكثر أمناً واستدامة لاقتصاد دائري خالٍ من المواد السامة.
4. تؤدي إلى إنتاج واستهلاك مستدامين للمواد البلاستيكية مع التركيز على التقليل من المواد البلاستيكية والحد منها.
5. تتطلب تقديم تقارير والالتزام بالشفافية فيما يخص أنواع وكميات المواد البلاستيكية التي يتم إنتاجها واستيرادها وتصديرها (بما في ذلك تعزيز استخدام رموز النظام المنسق (HS) للتجارة العالمية فيما يتعلق بكافة التحركات العابرة للحدود للمواد البلاستيكية والمواد الكيميائية المرتبطة بها)، بالإضافة إلى توليد النفايات وتجميعها وإدارتها في نهاية حياتها.
6. تتطلب الالتزام بالشفافية فيما يخص المواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المواد البلاستيكية والمستخدمات كمواد في المواد البلاستيكية بحيث يتم الإفصاح عنها للجمهور العام وتواصل ذلك على امتداد سلسلة الإمدادات من خلال وضع الملصقات التعريفية وتفعيل قواعد البيانات.
7. تؤدي إلى تحديد مجموعات من المواد الكيميائية الخطرة والسحب التدريجي لها. تتضمن المجموعات ذات الأولوية لئتم سحبها بشكل تدريجي وتحديد أسمائها في الاتفاقية: ثنائي الفينول ومثبطات اللهب المبرومة والبارفينات الكلورة والفثالات ومثبتات الأشعة فوق البنفسجية بنزوتريازول والمواد الألكلية المشبعة بالفلور (PFAS).
8. تؤدي إلى السحب التدريجي للسلع الخام البلاستيكية السامة، والتي نادراً ما تجري إعادة تدويرها حيث تعد خطرة في حال تم التخلص منها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر البولي فينيل كلوريد (PVC) والبولي يوريثان والبولي ستيرين والبوليمرات المفلورة.
9. تضمن القضاء على إعادة التدوير السامة للمواد البلاستيكية الراهنة التي تحتوي على مواد كيميائية خطرة، وذلك لضمان انتقال سلس لاقتصاد دائري غير سام.
10. تتطلب أن يتم تقييم المواد البلاستيكية لمعرفة تأثيراتها الصحية على امتداد دورة حياتها، بما يتماشى مع مبدأ التحوط. وعلى غرار معاهدة
11. تعزز أهداف الاتفاقيات البيئية القائمة، بما في ذلك معاهدات ستوكهولم وبازل وروتterdam والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM).
12. تعطي الأولوية للسياسات السليمة بيئياً فيما يخص نهاية عمر النفايات مع التركيز على أفضل التقنيات المتاحة مثل استراتيجيات صفر نفايات والتكنولوجيا القائمة على عدم الاحتراق. وذلك من أجل منع إنتاج وإصدار الانبعاثات السامة الناجمة عن إدارة النفايات البلاستيكية. يجب أن تمنع السياسات الممارسات الخطرة التالية: الإحراق المفتوح، والإحراق في الأفران الاسمنتية، والإحراق المشترك في محطات توليد الطاقة التي تعمل على الفحم، وعمليات تحويل النفايات إلى طاقة، والمعالجة المشتركة في الأفران الاسمنتية، وإعادة التدوير الكيميائية.
13. توفير تمويل جديد وإضافي ومستدام وملائم بغية تطبيق الاتفاقية وإلزام قطاع صناعة المواد الكيميائية والمواد البتروكيميائية بتوفير التمويل من أجل منع ومعالجة التلوث الذي تسببه مواده.
14. تطبق مبدأ "الملوث هو من يدفع"، والذي يُلزم أن يجري استرداد تكاليف كافة التأثيرات المرتبطة بصحة الإنسان والمجتمع والبيئة التي يسببها إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها وإلقاؤها واستيرادها وتصديرها وذلك من خلال سياسات مثل مسؤولية المنتج الممتدة.
15. تضمن مشاركة مفتوحة وشفافة وشاملة للمجتمع المدني، بالإضافة إلى تقديم الموارد لضمان مشاركة عامة واسعة النطاق قائمة على النوع الاجتماعي والإقليم، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مما يسمح للمنظمات التي تعنى بالشأن العام بأن تعمل مع الحكومات لضمان مقاربة تشاركية متعددة أصحاب المصلحة أثناء تطبيق الاتفاقية وتطويرها على نحو أفضل في المستقبل.
16. تقدم الموارد لبناء المقدرات ونقل التكنولوجيا إلى الحكومات والمجتمع المدني في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
17. تتضمن آلية امتثال لضمان فعالية تطبيق الاتفاقية، بما في ذلك أحكام فيما يخص الوصول إلى العدالة.

جهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) حول الضوابط التنظيمية العالمية الخاصة بالمواد البلاستيكية

<https://ipen.org/documents/global-controls-plastic>



تمتلك الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تاريخاً يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً من المساهمة في تطوير الاتفاقيات العالمية بغية حماية الصحة العامة والبيئة. حيث يتوضع أعضاؤها المنتشرون في مائة وخمسة وعشرين بلداً على نحو فريد يسمح لهم بالاستفادة من خبراتنا وخبرتنا التقنية ونزاهتنا العلمية من أجل التأثير إيجاباً في الدفع نحو معاهدة هادفة لإنهاء المخاطر الصحية التي تشكلها المواد البلاستيكية السامة.